# The Negative effects of Administrative corruption in the development process - Sociological Analytical Study

**Dr. Osama Mohammad***
**Dr. William Taha****
**Saba Al Haj Ali*****

**(Received 6 / 2 / 2022. Accepted 29 / 5 / 2022)**

## □ ABSTRACT □

The presented research deals with the phenomenon of administrative corruption, which has become increasingly rampant in all countries of the world, but to varying degrees ،In addition to revealing the types of administrative corruption, its causes, manifestations, and its impact on the development process,
As well as the most prominent international organizations and conventions concerned with combating corruption.
Accordingly, the main objective of the research is to shed light on this phenomenon in all its dimensions. Where the descriptive-analytical approach was used to describe the phenomenon of administrative corruption, study it, and analyze its causes and impact on the development process.

**KEY words:** corruption, Administrative Corruption, Development.

* **Associate professor, Department of sociology, Faculty of Arts Humanities, Tishreen University, Syria** Osamamohd@gamil.com
****Assistant Professor – Department of Sociology, Faculty of Arts and Humanities, Tishreen University, Lattakia, Syria** Williamtaha@hotmail.com
*****Master student, Department of sociology, Faculty of Arts Humanities, Tishreen University, Syria.**
Sebahah88@gamil.com

# الآثار السلبية للفساد الإداري في عملية التنمية- دراسة اجتماعية تحليلية

**د. أسامة محمد***

**د. وليم طه****

**صبا الحاج علي*****

**(تاريخ الإيداع 6 / 2 / 2022. قبل للنشر في 29 / 5 / 2022)**

## ملخّص

يتناول البحث المقدم ظاهرة الفساد الإداري التي أخذت بالاستفحال في الآونة الأخيرة في كل دول العالم ولكن بدرجات متفاوتة، بالإضافة إلى الكشف عن أنواع الفساد الإداري وأسبابه ومظاهره وأثره في عملية التنمية، وكذلك أبرز المنظمات والاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الفساد. وبناءً عليه، فإنَّ الهدف الأساسي من البحث هو إلقاء الضوء على هذه الظاهرة بكل أبعادها. حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف ظاهرة الفساد الإداري ودراستها وتحليل أسبابها وأثرها في عملية التنمية.

**الكلمات المفتاحية:** الفساد، الفساد الإداري، التنمية.

*أستاذ مساعد- قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية. Osamamohd@gamil.com

**مدرس- قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية. Williamtaha@hotmail.com

***طالبة ماجستير- قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية. Sebahah88@gamil.com

## مقدمة

يعتبر الفساد الإداري أحد العوارض الأساسية التي تشير إلى وجود علة عميقة تنخر في أنسجة وخلايا المجتمع، وتضعفه، وتجتاح العالم، وتفرز آفاتها المعرقلة لعملية التنمية والإصلاح. وبالتالي فالفساد الإداري هو أحد الظواهر العالمية المعقدة والمتشعبة الجوانب التي لم يجد لها المنظرين والباحثين حلاً بعد. وعلى الرغم من أنه لا يمكننا تحديد نقطة بدء نشوء هذه الظاهرة إلا أنه بإمكاننا الاعتراف بوجودها في كل المجتمعات الإنسانية وفي كل الأزمنة. ومع تزايد آثار الفساد في مختلف الدول سارعت المنظمات والهيئات الدولية إلى المناداة بضرورة محاربة الفساد والقضاء عليه بكافة أشكاله، فتأسست منظمة الشفافية الدولية عام 1993م ومقرها **(برلين)**، وهي منظمة غير حكومية، تهدف إلى محاربة الفساد والعمل على زيادة الوعي العام بمخاطره. يميز الباحثون أنماطاً عديدة من الفساد منها الفساد الاقتصادي، الفساد المالي، الفساد السياسي، والفساد الإداري الذي يعتبر من أخطر أنواع الفساد. من هذا المنطلق، كان لزاماً على المنظمات والهيئات الدولية أن تبادر وضع استراتيجيات جادة وفعالة للقضاء على هذه الظاهرة البالغة الخطورة والمدمرة لعملية التنمية، بغية تحسين مستوى المعيشة والنهوض بالقطاعات المختلفة، وإلا سيبقى واقعنا أسيراً للفساد بشكل عام والفساد الإداري بشكل خاص.

## الدراسات السابقة

### الدراسة العربية:

**تأثير ظاهرة الفساد الإداري على حقوق الإنسان والتنمية البشرية في الجزائر مع الإشارة لأهم الوسائل القانونية لمكافحته. بوطورة، فضيلة؛ سمايلي، نوفل. (2019).**

هدف البحث إلى ما يلي:

1- تسليط الضوء على الفساد والفساد الإداري وأهم أسبابه ومظاهره كإطار نظري.

2- التعرف على أهم القضايا الحساسة للفساد الإداري في الجزائر في الفترات الأخيرة.

وتمحورت مشكلة البحث الرئيسية حول التساؤل التالي:

كيف تؤثر ظاهرة الفساد الإداري على حقوق الإنسان والتنمية البشرية في الجزائر؟ وما هي العناصر القانونية ذات الأثر الإيجابي التي تحد من الفساد الإداري في الجزائر؟

ومن خلال الإشكالية تمكن الباحث من طرح الفرضية الرئيسية التالية:

هناك ارتباط وثيق بين انتشار الفساد الإداري في الجزائر والنظام السياسي القائم. مما قيد تنفيذ البرامج التنموية وحد من تحقيق التنمية البشرية للبلد رغم المساعي الرسمية المتعلقة بالإطار التشريعي والقانوني لمحاربة الفساد والوقاية منه. حيث عواقب الفساد تمس حينها كل حقوق الإنسان،

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

1- رغم مجهودات الجزائر وإجراءاتها التشريعية والإصلاحية المصاحبة لمكافحة الفساد وخاصة إصدار القانون رقم (06- 01) المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته ( الذي يعتبر تتويجاً لإجراءات مطابقة للقانون الجزائري مع مضمون اتفاقية الأمم المتحدة التي صادقت عليها الجزائر في سنة 2004).

2- لم ترقى مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر إلى الوضع الجيد وتعود الأسباب في ذلك لاستمرار تفشي الفساد ويعود السبب بالدرجة الأولى إلى عدم الالتزام الكلي بتطبيق قوانين وتشريعات مكافحة الفساد.

**الدراسات الأجنبية:**

**الدراسة الأولى:**

**A study of corruption using the Institutional Analysis and Development framework with an application to the bidding phase of infrastructure procuremen. University college London. Olga Binions. (2018).**

**دراسة الفساد باستخدام التحليل والتطوير المؤسسي مع تطبيق على مرحلة تقديم العطاءات للبنية التحتية. جامعة لندن. أولغا بينيونس. (2018).**

**كان محور هذا لبحث يرتكز على الأفراد وأفعالهم والمكان الذي يحدث فيه الفساد.**

*ما هي الاستراتيجيات التي يستخدمها مقدموا الرشوة لتحقيق الفساد؟

*ما هي تدابير الحد من الفساد التي يمكن أن تكون فعالة في القطاع العام؟

هدف البحث إلى توفير رؤية أوسع لما يعنيه الفساد وكيف يتخذ الأفراد القرارات القيادية لمكافحة الفساد. والتركيز على الأنشطة المتعلقة بمشاريع البناء الكبيرة التي يمكن أن تكون معرضة بشكل خاص للفساد،

كانت من أهم النتائج التي توصل إليها البحث ما يلي:

*يمكن أن تؤثر الاتفاقيات الفاسدة على أي مرحلة من مراحل البنية التحتية.

*لاكتشاف الفساد يحتاج الممارسون إلى فهم أفضل لدور الوسطاء الفاسدين.

**الدراسة الثالثة:**

**The Role of Public Administration in Preventing Corruption of State Official. Zayne Firmansyah, Vicky. 2021.**

**دور الإدارة العامة في صنع مسؤولي فساد الدولة. فرمانسيه، فيكي زينول. (2021).**

يعتبر الفساد أحد أكبر المشاكل التي تواجهها الأمة الأندونيسية حالياً، ويتم عرض هذا البحث لمنع السلوك الفاسد من خلال تطبيق مبادئ الإدارة العامة في مسؤولي الدولة.

حيث يهدف البحث إلى اتخاذ إجراءات حازمة ضد مشكلة الفساد وتحسين النظام الإداري ووضع قوانين واضحة للحد من هذه المشكلة.

وتمحورت إشكالية البحث في محاولة الإجابة عن التساؤل التالي:

كيف يمكن لدور علوم الإدارة العامة أن يقلل من سلوكيات مسؤولي الدولة الفاسدين؟

اعتمد الباحث في هذا النوع من البحوث الكمية المنهج التجريبي المقارن، لإثبات ما إذا كان للإدارة العامة تأثيراً أم لا في منع أفعال الفساد.

وتم جمع البيانات من خلال المقابلات ومقارنة نتائج الدراسات السابقة ونتائج المسح وتقارير الأداء أو تقارير عن حالات أعمال الفساد مثل تلك الواردة في موقع وكالة kpk

وكان من أبرز النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال دراسته ما يلي:

يوجد هناك مخالفات في الجهود المبذولة لتقوية مؤسسة kpk من خلال إعادة إجراء اختبار البصيرة الوطنية على الموظفين، مما ادى إلى مخالفات كان لها الدور في إضعاف kpk بسبب إقالة الموظفين المختصين والمسؤولين عن واجباتهم.

التعقيب على الدراسات السابقة:

ركزت معظم الدراسات السابقة على الجانب النظري في وصف الفساد، من حيث مفهومه وأسبابه وأنواعه وطرق مكافحته، والحد أو الوقاية منه، وهذه نقطة الاتصال الأساسية التي تتوافق مع موضوع البحث الحالي. أبرزت معظم الدراسات أنَّ الفساد الإداري موجود في جميع المجتمعات النامية أو المتقدمة على حد سواء، إلا أنه أكثر انتشاراً في الدول النامية، وأنه ناتج عن التخلف حيث إنَّ وجوده يرتبط بالمستوى الاقتصادي والثقافي والوعي العام للمجتمع. تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة على ضرورة وضع استراتيجيات وأساليب فعالة للحد من تفاقم ظاهرة الفساد الإداري.

## مشكلة البحث:

تعدُّ قضية الفساد ظاهرة خطيرة آخذة بالتفاقم بشكل كبير في كل البلدان، فقد باتت قضية عالمية منتشرة في كل المجتمعات، ولكن بدرجات متفاوتة بحسب خصوصية كل مجتمع وتطوره، أي أنَّ الحديث عن الفساد لا يخص مجتمعنا بعينه؛ فهي ظاهرة موجودة منذ القدم سواء في البلدان النامية أو المتقدمة ولا يمكن الحد منها والوقوف بوجهها. كما تؤكد الكثير من الدراسات على ضرورة دراسة هذه الظاهرة نظراً لتأثيرها السلبي في إنجاز الأعمال وتحقيق الأهداف، من هنا ونتيجة لما يسببه الفساد الإداري من آثار سلبية حازت ظاهرة الفساد على اهتمام كل المجتمعات وكل الدول وتعالت النداءات إلى إدانتها والحد من انتشارها، ووضع الاستراتيجيات الملائمة للتصدي لكافة أسبابه ومظاهره التي تعرقل مسيرة الإصلاح، وتعيق عملية التنمية. وذلك بسبب اتساع رقعة الآثار السلبية التي يخلفها الفساد في المجتمع كهدر الموارد وتدني كفاءة الأجهزة الإدارية واحتكار المال العام لتحقيق مصالح شخصية وغير ذلك من الآثار التي تقف عقبة أمام دفع عجلة التنمية الشاملة. فبُذلت جهود كبيرة من مختلف المؤسسات والحكومات لمقاومة الفساد مثل: منظمة الشفافية الدولية، والبنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وبذلك أصبحت ظاهرة الفساد محل اهتمام دولي وإقليمي ومحلي لما لها من آثار سلبية على عملية التنمية الشاملة. وبناءً عليه فإنَّ الهدف النهائي لهذه الدراسة ليس مجرد دراسة أسباب ومظاهر الفساد الإداري وإنما أيضاً بيان الأثر التنموي للفساد الإداري، وتكمن مشكلة الدراسة بمحاولة الإجابة عن السؤال التالي:

**إلى أي مدى يؤثر الفساد الإداري في عملية التنمية؟**

## أهمية البحث وأهدافه:

يستمد هذا البحث أهميته من خطورة الظاهرة محل الدراسة والتي تتبلور في الفساد الإداري، والتي تشكل عائقاً أمام عملية التنمية في كل البلدان، إضافة إلى كون الفساد الإداري يعتبر من أهم المواضيع السوسيولوجية والاقتصادية التي فرضت نفسها على طاولة النقاش والبحث العلمي، ناهيك عن إدراك دول العالم قاطبة والهيئات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية لضرورة البحث في هذه الظاهرة ووضع الاستراتيجيات الكفيلة بالسيطرة عليها والتقليل من حدة آثارها.

**كما يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يلي:**

* إلقاء الضوء على مفهوم الفساد الإداري، وأهم أنواعه.

*استعراض أهم الأسباب التي تقف وراء انتشار ظاهرة الفساد الإداري.

*التعرف على أهم المنظمات المعنية بمكافحة الفساد.

## منهجية البحث:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف ظاهرة الفساد الإداري ودراستها وتحليل أسبابها والعلاقة بينها وبين عملية التنمية.

## مصطلحات الدراسة:

- **الفساد (Corruption):** إساءة استخدام الأدوار والوظائف العامة أو الموارد العامة بغرض المنفعة الخاصة (حسن، 2014، ص7).
- **الفساد الإداري (Administrative Corruption):** سلوك بيروقراطي منحرف يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطريقة غير شرعية، ودون وجه حق". أو أنه: "استخدام المنصب العمومي لتحقيق مكاسب خاصة، ويشمل ذلك الرشوة والابتزاز، وهما ينطويان بالضرورة على مشاركة طرفين على الأقل، ويشمل أيضاً انواعاً أخرى من ارتكاب الأعمال المحظورة التي يستطيع المسؤول العمومي القيام بها بمفرده، والتي من بينها الاحتيال والاختلاس (السن، 2008،ص422).
- **التنمية (Development):** عملية تتحقق من خلال تدخل المجتمع عن طريق الاستخدام الأمثل للإمكانات والموارد الطبيعية والبشرية المتاحة بهدف تحقيق أقصى قدر ممكن من المنفعة، بأقل التكاليف، وفق خطط محددة سلفاً من جانب مؤسسات المجتمع (بن غضبان، 2015، ص30).

## أنواع الفساد الإداري:

إنَّ صعوبة وعدم إمكانية التوصل لتعريف شامل وموحد للفساد يجعله معضلة تواجه الباحثين والمنظرين في هذا المجال وذلك ناتج عن تشعب أنواع الفساد وتعدد صوره التي تختلف وتتنوع بتنوع المؤسسات والقطاعات التي ينتشر فيها الفساد بالإضافة إلى اختلاف المتورطين بهذه القضية والأديان السماوية والقيم الأخلاقية، أضافة إلى أنَّ السلوك الذي يعد فسادً في مجتمع ما فإنه يمكن أن يكون سلوكاً سوياً في مجتمع آخر، وذلك راجع إلى القوانين الناظمة في كل مجتمع في تقرير ما يعد فاسداً.

وما يمكن ملاحظته وملامسته أنَّ أنواع الفساد ليست ثابتة بل هي في تطور وتغير؛ وذلك لتواكب ما يحدث في العالم من تغيرات وتطورات في جميع المجالات. لهذا ينقسم الفساد الإداري لأربع مجموعات:

1-**الانحرافات المالية:** وتشمل المخالفات التي يأتي بها الموظف وتتعلق بالنواحي المالية للمنظمة مثل:

*مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها بالقوانين واللوائح المعمول بها.

*مخالفة المناقصات والمزايدات والمخازن والمشتريات.

*الإهمال أو التقصير الذي يترتب عليه ضياع أو احتمال ضياع حق مالي للدولة.

*كل تصرف عمدي يترتب عليه صرف مبلغ من أموال الدولة أو ضياع حقوقها.

٢-**الانحرافات التنظيمية:** وتشمل المخالفات التي يرتكبها الموظف وتتصل مباشرة بالعمل الذي يقوم به، ومن أمثلتها:

*الامتناع عن أداء العمل أو عدم أدائه بدقة وأمانة.

*عدم الالتزام بمواعيد العمل.

*عدم إطاعة أوامر الرؤساء.

*إفشاء أسرار العمل، وعدم التعاون مع الزملاء.

**٣–انحرافات سلوكية:** وتشمل المخالفات التي يرتكبها الموظف وتتعلق بسلوكه وتصرفه الشخصي، ومن أمثلتها:

*عدم المحافظة على كرامة الوظيفة.

*أداء أعمال الغير براتب بغير إذن السلطة المختصة.

*الاشتغال بعمل تجاري، وشراء ما تعرضه السلطة للبيع.

*الجمع بين الوظيفة وعمل آخر من شأنه الإضرار بالواجبات الوظيفية.

**٤–انحرافات جنائية:** وتشمل المخالفات التي يرتكبها الموظف وتنطوي على جرائم جنائية، مثل الرشوة، الاختلاس، التزوير في المحررات الرسمية، السرقة، الاعتداء على النفس، وجرائم السلوك الشخصي الأخرى (تركي؛ شرفي، 2012، ص5).

وينقسم الفساد الإداري أيضاً إلى عدد من الأنواع أهمها:

**أ–الفساد العرضي:** وهو الذي يحدث عند قاعدة الهرم الإداري من قبل صغار الموظفين، وغالباً ما يعبر عن سلوك شخصي أكثر من كونه تعبير عن نظام عام، ومثال ذلك حالات الاختلاس على نطاق محدود، او تلقي الرشوة البسيطة، أو سرقة أدوات مكتبية...

**ب–الفساد المنظم:** ويحدث عندما تتحوّل إدارة المنظمة إلى إدارة فاسدة، بمعنى أن يدار العمل في مجمله عبر شبكة مترابطة من الفساد، بحيث يستفيد ويعتمد فيها كل عنصر على الآخر، ومثال ذلك، شبكة الفساد التي تضم مدير الدائرة ومديري المشروعات والمدير المالي والتجاري... وهذا هو أخطر أنواع الفساد الإداري لأنه يُدار من كبار الموظفين(الأحمد، 2018، ص392).

والجدول الآتي يوضح لنا بعض أنواع الفساد:

| النوع | المصدر | التأثير | الاكتشاف | المعالجة | التكلفة | العلنية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الفساد الصغير | صغار الموظفين | جزئي | سهل | سريعة | بسيطة | واضح |
| الفساد الكبير | كبار المسؤولين | شامل | صعب | بطيئة | كبيرة | متوسط |
| الفساد السياسي | كبار المسؤولين | شامل | صعب | بطيئة | كبيرة | متوسط |
| الفساد الثقافي | مؤسسات الإعلام–مراكز البحوث | شامل | صعب | بطيئة | كبيرة | واضح |
| الفساد البيروقراطي | الجهاز الإداري | جزئي | سهل | سريعة | كبيرة | غامض |
| الفساد الشامل | أجهزة الدولة–الشركات | شامل | سهل | بطيئة | كبيرة | واضح |
| الفساد الجزئي | إدارات محددة– موظفون محددون | جزئي | سهل | سريعة | متوسطة | غامض |
| الفساد الاجتماعي | المجتمع | شامل | صعب | بطيئة | كبيرة | واضح |
| منظمات الأعمال | المديرون والعمال | جزئي | سهل | سريعة | متوسطة | متوسط |

**الغالبي، طاهر؛ العامري، صالح(2010). جدول أنواع الفساد الإداري. *المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات العمل*، ص362. عمان: دار وائل.**

**أسباب الفساد الإداري:**

**أولاً: الأسباب الاقتصادية:** هناك جملة من الأسباب المتنوعة التي تؤدي إلى شيوع الفساد الإداري في المجتمع، ويمكن بيان أهمها من خلال الآتي:

**١-الأزمات الاقتصادية:** تؤدي الأزمات الاقتصادية والكوارث التي تنال من اقتصاد الدولة إلى ظهور الفساد، فنقص السلع والخدمات من شأنه ظهور السوق السوداء التي تنعدم فيها القوانين، والشفافية، والعدالة، بحيث تغدو الرشوة وسيلة للحصول على الخدمات. كما تفرز الظروف الاستثنائية كالحروب وحالات الطوارئ إجراءات تعسفية تدفع الأشخاص إلى دفع عمولات مقابل الحصول على حقوقهم (الأحمد، 2018، ص360).

وانطلاقاً من ذلك فإنَّ للحروب والكوارث آثار سلبية من شأنها أن تضعف اقتصاد الدولة وتأخذ بيده إلى أزمات تجعل منه تربة خصبة تنمو فيه بذرة الفساد وتكبر بحيث تصبح خطراً مهدداً للدولة.

**2- الفقر وتدني القدرة الشرائية:** إنَّ انخفاض مستوى دخل الأفراد نتيجة التضخم وارتفاع الأسعار يجعل الدخول عاجزة عن إشباع الحاجات الأساسية والضرورية، فيلجأ إلى الرشوة والاختلاس والإتجار بالوظيفة للحصول على المال بطريقة غير مشروعة من مختلف الوسائل المتاحة للجريمة(عبدو، 2019، ص28).

وعليه يعتبر الفقر عاملاً هاماً من العوامل الاقتصادية التي تدفع الأفراد للقيام بأعمال الفساد من النصب، السرقة، الاحتيال، الإتجار بالمخدرات، الإرهاب، الرشوة...إلخ. لكن هذا لا يعني أنَّ الفساد يقتصر فقط على الأفراد ذوي الدخل المحدود والمنخفض أو ينحصر الفساد في أوساط الفقر، وأنَّ أولئك الذين يتقاضون أجوراً عالية بريئون من الفساد.

**ثانياً: الأسباب السياسية:** تتعدد الطرق والمنافذ المؤدية للفساد في كل المجتمعات سواء النامية منها أو المتقدمة، والتي من شأنها أن تكون سبباً في ظهور الفساد، حيث أنَّ خطورة هذه المنافذ ودرجة تأثيرها تتفاوت وتختلف من بيئة لأخرى. وفيما يلي تفصيل لأهم الأسباب والعوامل السياسية المؤدية لظهور التصرفات الفاسدة وانتشار الفساد الإداري:

**١-طبيعة النظام السياسي السائد:** من أنصار التفسير السياسي للفساد الإداري نجد: **ديك وبسكاليا** الذي يرى أنَّ هناك علاقة بين الفساد والديمقراطية، فنمو أحدهما يؤثر سلباً في نمو الآخر، فالفساد ينخفض في البلدان الديمقراطية التي تتسع فيها الصحافة بمزيد من الحرية والجمعيات بمزيد من القوة، كما أنَّ هناك علاقة إيجابية بين ارتفاع نسبة وسائل الإعلام المملوكة لدولة وارتفاع مستويات الفساد(آل الشيخ، 2007، ص59).

بمعنى أنَّ طبيعة النظام هي التي تحدد مدى انتشار الفساد وتفشيه في الدولة والمجتمع، فالمجتمعات ذات الأنظمة الغير ديمقراطية والتي تغيب فيها المساءلة والرقابة والشفافية والموضوعية تعتبر بيئة مناسبة وحاضنة تعزز تفشي الفساد وسهولة سيطرته، أما في المجتمعات ذات الأنظمة الديمقراطية التي تحارب الفساد من خلال المزيد من المساءلة للتصرفات الفاسدة، والشفافية في الإدارة تكون نسبة الفساد فيها أقل.

2- **تأثير عدم الاستقرار السياسي على الأجهزة الإدارية:** تعاني أغلب الدول النامية من التغير السريع في عناصر السلطة الحاكمة(السلطة التنفيذية)، وذلك نتيجة الانقلابات العسكرية والاغتيالات والحروب الأهلية والحركات الانفصالية والاضطرابات المتكررة التي تتعرض لها هذه الدول، هذا بالإضافة إلى الانقسامات الداخلية الحادة لأسباب عرقية، قبلية، دينية، لغوية، مع عجز النظم السياسية القائمة على تسوية التوترات الناشئة لعدم الاستقرار السياسي (الصيرفي،2008، ص91).

فعدم الاستقرار السياسي يدفع السياسيين كالوزراء والمدراء العامين في المؤسسات إلى انتهاز فرصة توليهم لمناصبهم والانتفاع من الموقع الذي هم فيه، فمتى حانت لهم الفرصة يقومون بجمع المال والمكاسب بهدف حماية مصالحهم الشخصية عندما يقالون من مناصبهم أو يتولاها غيرهم.

**٣-غياب القدوة السياسية وضعف المؤسسات:** يؤدي غياب مؤسسات الدولة القوية القادرة على تحقيق الاستقرار السياسي إلى انتهاز السياسيين للفرص من أجل الحصول على الامتيازات خلال توليهم السلطة. وتكمن خطورة تورّط السياسيين في فضائح الفساد بتأثير ذلك على باقي مكوّنات المجتمع، مما يؤثر على العلاقة بين الدولة والمجتمع، وذلك أنَّ غياب القدوة السياسية من شأنه التشجيع على الفساد محاكاةً للحكام، وفساد القمة ينتشر بسرعة كبيرة في المستويات الأدنى(الشيخ داوود، 2003، ص142).

وبالتالي فإنَّ غالبية الدول النامية تعاني من ضعف مؤسساتها، الأمر الذي يؤدي إلى انتشار الفساد في كافة الأجهزة الإدارية للدولة ومؤسساتها، فمؤسسات الدولة القوية لا تغيب فيها الشفافية والرقابة والموضوعية في التعيينات والتوظيف على عكس مؤسسات الدولة الضعيفة القائمة على الرشوة والمحسوبية والاختلاسات.

**ثالثاً: الأسباب الاجتماعية:** حيث تؤدي القيم الثقافية السائدة في بعض المجتمعات دوراً بارزاً في ترسيخ ظاهرة الفساد وذلك بعدم الاهتمام بغرس القيم والأخلاق الدانية في النفوس، فالتنشئة الاجتماعية الطويلة قيماً أو أعرافاً تعتبر قاعدة انطلاق للسلوك التنظيمي للأفراد إذ تؤثر على تفكير أفراد الجهاز الإداري وسلوكياتهم ومن ثم التأثير على عملية اتخاذ القرر الإداري (مطر، 2011، ص24).

أي أنَّ طبيعة المجتمع هي التي تحدد مدى تفشي الفساد واتساع رقعته، فالأسباب الاجتماعية في كثير من الأحيان لا يتم الانتباه لها ولا لأثرها مثل الأسباب الاقتصادية أو السياسية أو الإدارية، وذلك لأن القيم الثقافية السائدة في المجتمع تعتبر الفساد أمراً اعتيادياً.

**مظاهر الفساد الإداري:**

يعتبر الفساد الإداري ظاهرة معقدة لها مظاهر عدة، وهي مفهوم ينطبق على كل عمل مخالف للقانون، ويمكن تحديد أهم مظاهر الفساد الإداري في الآتي:

●**الرشوة:** تعتبر الرشوة من أخطر الآفات وأشد مظاهر الفساد الإداري، حيث تعتبر مشكلة دولية لها آثارها السلبية التي تنعكس على القيم الوظيفية والأخلاقية.

فالرشوة هي أكثر المظاهر شيوعاً وانتشاراً وتأثيراً، عُرِفت من صغار الموظفين وكبار المديرين وهي تختلف بشكلها وطبيعتها، وتعني تقديم شيء ذي قيمة مادية أو معنوية في مقابل القيام بعمل أو الامتناع عن عمل يدخل في وظيفة المرتشي (الشمري، 2011، ص57).

أي إنَّ الرشوة تعني حصول شخص على منفعة مالية أو قبول هدية أو وعد بأي منهما مقابل تمرير أعمال ربما تكون مطابقة لواجبات الوظيفة او مخالفة في الغالب.

●**المحسوبية:** وهي توزيع الموارد اعتباراً للعلاقات الحميمية التي تجمع المسؤول بالأصدقاء، وهو من أكثر الأشكال الشائعة في الأنظمة الأبوية الجديدة وذلك من خلال انتشار قاعدة الزبون المفضل وهذا الشكل يشبه إلى حد ما المحاباة، إلا أنَّ الفرق يكمن في أنَّ هذه الأخيرة أي المحاباة تكون أكثر انغلاقاً على المافيا أو الأطراف الأخرى(مرزوق ومصطفى، 2000، ص45-ص46). فالمحسوبية تعني تعيين موظفين ممن هم دون الكفاءة، أو التخصص ولا تتوافر

فيهم الشروط المحددة لشغل وظيفة معينة في المنظمة وذلك بالاعتماد على المحسوبية والوساطة، دون الأخذ بعين الاعتبار الموضوعية في اختيار الموظفين، وإعطاء الشاغر الوظيفي للشخص الجدير به مما سينعكس بصورة إيجابية على المنظمة بخلاف شغل الوظائف استناداً للواسطة والمحسوبية الذي سيجعل من الشخص الشاغل للوظيفة على أساس المحسوبية عبئاً على المنظمة والجهاز الإداري.

●**الواسطة:** وهي التدخل لصالح فرد أو جماعة، دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة، ومثال ذلك تعيين شخص في منصب معين لأسباب تتصل بالقرابة، أو الانتماء الحزبي، رغم أنه غير كفء او غير مستحق لهذا المنصب(الأحمد، 2018، ص391).

أي أنَّ الواسطة ظاهرة من الظواهر الاجتماعية التي تسود في معظم المجتمعات إلا أنها تختلف من مجتمع لآخر وتشيع بشكل أكبر في المجتمعات النامية.

وهناك مظاهر أخرى للفساد الإداري مثل: غسل الأموال، الاختلاس، الابتزاز، وسوء الخلق، والتزوير والاحتيال واستغلال النفوذ الوظيفي وغيرها من المظاهر التي تندرج تحت لائحة جرائم الفساد الإداري والتي تعتبر بمثابة آفات تهوي بالمجتمع وتدفع به نحو هاوية التخلف بعيداً عن عملية التنمية والإصلاح.

## لماذا يعد الفساد الإداري عائقاً في طريق التنمية؟

إنَّ دراسة الفساد الإداري تتيح لنا الفرصة للتعرف على آثار هذه الظاهرة في عملية التنمية بكافة أبعادها. فلا شك في أنَّ ممارسات الفساد الإداري يترتب عليها خسائر كبيرة سواء في المجالات الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو السياسية، وقد يؤدي في أحيان كثيرة إلى انتشار الفوضى وعدم الاستقرار. فالفساد لم يعد مسألة دخيلة، بل هي في واقع الأمر مشكلة دولية بات من الضروري التصدي لها في إطار من التعاون الدولي.

يؤثر الفساد سلباً على مناخ الاستثمار حيث يفضل المستثمرون الأجانب البعد عن الخوض في الاستثمارات الانتاجية والميل إلى الأنشطة الخدمية، لأن تأثير الفساد عليها أقل على عكس البيئة التي يتحكم فيها الفساد ولا تخضع لمعايير أو ضوابط او قوانين واضحة وشفافة، حيث يكون الفساد الوسيلة الفعالة للحصول على الحقوق والصفقات والتراخيص للمستثمرين الجادين في الإقدام لاستثمار أموالهم في مثل هذه الدول التي يكون مناخها طارداً للاستثمار، كما تؤدي إلى هروب رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج (الوازني، 2015، ص75).

وبذلك بات من الصعب إقناع الشركات الأجنبية بالاستثمار في دولة ينتشر فيها الفساد، لأن المستثمر سيواجه العديد من الصعوبات في حال قام بذلك، ولن يستطيع التغلب عليها إلا من خلال دفع الرشاوى والعمولات وهذا بدوره سيكون بمثابة عبء إضافي زائد عن تكلفة ميزانية المشروع. يؤدي الفساد الإداري إلى خفض الإيرادات العامة، خاصة الضرائب والرسوم الجمركية حيث يلجأ الكثير من المتعاملين الاقتصاديين إلى دفع الرشاوي والعمولات لمفتشي الضرائب والجمارك حتى يستفيدوا من معاملة خاصة، تصل إلى حد خفض قيمة التزاماتهما الضريبية او حتى التهرب الكامل من دفع الضرائب والرسوم في بعض الحالات، هذا بالإضافة إلى الاعفاءات الضريبية التي يستفيد منها بين الحين والآخر (الحمش، 2006، ص26).

هذا بدوره يؤدي إلى فقدان الدولة جزء من دخلها العام الناتج عن التهرب من الضرائب أو الإعفاء منها، وذلك يفرض بدوره على المواطنين تعويض هذا النقص، وذلك من خلال فرض اشكال جديدة من الضرائب والرسوم أو رفع أسعارها

في حال كانت مفروضة، مم يجعل العبء أكبر على الطبقات المتوسطة والفقيرة، الامر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى انخفاض مستوى معيشة الافراد.

إنَّ المحسوبية أو المحاباة تقلل من فرص العدالة والمساواة فتتغير المعايير التي تؤدي على سبيل المثال إلى خضوع الترقيات العلمية والوظيفية أمام آلية المحاباة بدلاً من المؤهل والتخصص فيؤدي إلى تحول الفساد إلى عامل طرد للكفاءات والمؤهلات العلمية من الأحضان المحلية إلى رحاب عالمية بحثاً عن فرص أكثر عدالة ومساواة، وبذلك تهدر الطاقات التي يفترض الاستفادة منها على الصعيد المحلي (قبانجي، 2004، 265).

حيث يؤدي انتشار المحسوبية في التوظيف والترقيات إلى التقليل من ولاء الموظف لعمله، وإضعاف القدرة الإنتاجية نتيجة تكليف أشخاص غير مؤهلين وغير متخصصين للوظائف وتفضيلهم على ذوي الخبرة والكفاءة استناداً للمحسوبيات أو الرشاوي.

إنَّ الآليات الفاسدة أدت إلى سيادة قيم جديدة دخيلة على المجتمعات إذ انتشرت فيها فأصاب الخلل منظومة القيم السائدة وأخلاقيات العمل وبدأت (الرشوة والعمولة والسمسرة) تأخذ شكلاً اصبح بالتدريج عبارة عن نظام جديد للحوافز في المعاملات اليومية فتأثرت بذلك أخلاقيات وقيم المجتمع (العبد، 2004، ص224).

وهناك آثار جلية لا تقل أهمية عن سابقاتها في مجال الصحة مثل ندرة الأدوية واالقاحات اللازمة للأمراض السارية ورفع أسعارها إن تواجدت، وعدم توافر المعدات الطبية، والأخطاء الطبية الوخيمة، وتلوث الأغذية والمياه...إلخ، ويبدو ذلك جلياً في ظل انتشار الأمراض والأوبئة، حيث أشارت رئيسة منظمة الشفافية الدولية في تقرير مؤشر مدركات الفساد لعام 2020 أنَّ أزمة كوفيد 19 هي ليست ازمة اقتصادية أو صحية، وإنما هي أزمة فساد نفشل في معالجتها حالياً.

**المنظمات والاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الفساد الإداري:**

**١–منظمة الأمم المتحدة:** تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في (3 اكتوبر2003) اتفاقية بشأن الفساد، وتم التوقيع عليها في المكسيك في ديسمبر(2003)، وتتناول الاتفاقية بشكل أساسي وضع الفساد في القطاع العام والخاص والتحقيق بشأنه والعقاب عليه وكذلك السلوك الفاسد والإثراء غير المشروع وتشكل نصوص الاتفاقية إطاراً مهماً لمحاربة الفساد بكافة أشكاله لكن النجاح في الحرب على الفساد يتطلب إرادة قوية وتعاوناً دولياً في وضع الخطط واتخاذ الإجراءات الفاعلة لبلوغ اهداف محددة (طالب والعامري، 2014، ص255).

**٢–منظمة الشفافية الدولية:** أحدثت هذه المنظمة عام ١٩٩٣م ومقرها (برلين) في ألمانيا. وهي منظمة دولية غير حكومية تهتم بمتابعة الفساد الإداري ومكافحته على مستوى العالم، وهدفها محاولة إيجاد شبه قاعدة دولية للتعاون بين الدول في مجال منع الفساد ومكافحته، معتمدة على فروعها المنتشرة في العديد من دول العالم(الأحمد، 2018، ص458).

ومنذ العام 1995 بدأت منظمة الشفافية الدولية بإصدار مؤشر فساد سنوي يُعرف باسم مؤشر مدركات الفساد، وهي تنشر أيضاً تقرير فساد عالمي، هو بارومتر الفساد العالمي، ودليل دافعوا الرشوة وغيرها من المؤشرات(الركيبات، 2015،ص182).

وتعد منظمة الشفافية الدولية من أكثر المنظمات الدولية نشاطاً وفعالية في متابعة حالات الفساد الإداري ومكافحتها.

**٣-البنك الدولي:** يقوم البنك الدولي بممارسات واسعة من خلال وضعه لعدة استراتيجيات لمكافحة الفساد الإداري، ومن أبرز هذه الاستراتيجيات هو تقديم البنك الدولي القروض للدول النامية ولكن بشرط ان تكون حكوماتها اقل فساداً وأكثر شفافية.

وأهم المحاور الأساسية التي يجسدها البنك الدولي في استراتيجيته المتعلقة بمكافحة الفساد ما يلي:

- متابعة أشكال الاحتيال والفساد في المشروعات التي يمولها البنك، والاعتماد في مكافحة الفساد على إدارة تسمى( إدارة النزاهة المؤسسية).
- تقديم العون للدول النامية التي تعتزم مكافحة الفساد.
- يعدّ البنك جهود مكافحة الفساد شرطاً أساسياً لتقديم خدماته وسياسات إقراضه المختلفة.
- إنشاء معهد ((يسمى معهد البنك الدولي)) الذي يتبنى منهجاً متكاملاً في بناء القدرات، وتحسين إدارة الحكم، وذلك من خلال نشر البيانات والتحليلات لتقييم العديد من أبعاد إدارة الحكم في نحو 209 بلد وإقليم، بهدف التوعية على المستويين الدولي والمحلي (الأحمد، 2018، ص456-457).

## الاستنتاجات والتوصيات

صفوة القول، لقد بات الفساد الإداري آفة خطيرة متفشية في كل البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء تهدد حياة المواطنين وسبل عيشهم، تتطلب ضرورة البحث عن بعض الوسائل والاستراتيجيات اللازمة للحد منها بما يتوافق مع عملية التنمية وتسريعها، وذلك من خلال تظافر كل الجهود الوطنية والاقليمية والعالمية لمكافحة حالات الفساد الإداري، ولا سيما بعد أن أصبح ظاهرة دولية متعددة الأبعاد تتطلب بذل جهود فعالة لضمان الحد من آثار وعواقب الظاهرة ودفع عجلة التنمية ودعمها، حيث أن الفساد صراع قديم ما زال يتطور بين قيم الخير والعدالة وقيم الشر والرذيلة الأمر الذي يستدعي صب الجهود والتعاون للتخلص من شرور الفساد بكل مظاهره وصوره (الرشوة، الاختلاس، الواسطة، استغلال الوظائف...إلخ).

وانطلاقاً مما سبق يمكننا تقديم بعض التوصيات التي نراها تساعد في التغلب على ظاهرة الفساد الإداري ومن بينها:

1- التحقيق في قضايا الفساد وضرورة فرض عقوبات شديدة بحق مرتكبي الفساد والمتورطين بجرائمه.

2-القيام بأنشطة لتوعية الجماهير الهدف منها غرس القيم الأخلاقية المناهضة للفساد في الأجيال الجديدة.

3-إعلان مبدأ الشفافية في الهيئات الحكومية وذلك من خلال تبسيط الإجراءات للمواطن وتحسين نوعية الخدمات المقدمة له.

4-وضع برامج تدريبية اتنمية القوى البشرية العاملة في الدوائر الحكومية.

5-رفع مستوى المعيشة للمواطنين من خلال زيادة الدخل بما يتناسب مع المتطلبات المعيشية وارتفاع الأسعار والحاجة للإدخار لمواجهة الاحتياجات المستقبلية.

6-تحفيز الباحثين والمهتمين بقضايا مكافحة الفساد للمشاركة في بلورة رؤية واضحة عن الفساد، لوضع الاستراتيجيات المُثلى لمكافحته والحد منه.

7-الابتعاد عن المحسوبية والواسطة في مجال التعيين واعتماد مبدأ الخبرة والمؤهل العلمي والتعيين من ذوي التخصص.

8-تفعيل دور وسائل الإعلام بكافة أشكالها لتوعية الشعب بمخاطر الفساد وضرره على المجتمع والأفراد.

**المراجع:**

بوطورة، فضيلة؛ سمايلي، نوفل. تأثير ظاهرة الفساد الإداري على حقوق الإنسان والتنمية البشرية في الجزائر مع الإشارة لأهم الوسائل القانونية لمكافحته. مجلة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد– جامعة العربي التبسي، 2019(1)، 2–19.

[1] Boutoura. F, Smiley. N., The impact of the phenomenon of administrative corruption on human rights and human development in Algeria, with reference to the most important legal means to combat it. Arab Tebessi University. 2019, 2019(1), 2-19.

**[2]** AL-AHMAD, N. Administrative Reform. The Syrian General Organization for Writers, Damascus, 2018, 532.

الأحمد، نجم. الإصلاح الإداري. مطابع الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2018، 532.

**[3]** HASSAN, Y. Administrative and economic corruption and graft and ways to combat it**.** I (1), University Education House, Alexandria, 2014, 475.

حسن، يوسف. الفساد الإداري والاقتصادي والكسب غير المشروع وطرق مكافحته. ط1، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2014، 475.

**[4]** ALSEN, A. ‘’Combating Acts of Bribery’’ A working paper presented to the symposium on developing the relationship between jurists and administrators: the public sector and combating financial and administrative corruption, Riyadh, 2008,126.

السن، عادل. "مكافحة أعمال الرشوة" ورقة عمل مقدمة إلى ندوة تطوير العلاقة بين القانونيين والإداريين: القطاع العام ومكافحة الفساد المالي والإداري. الرياض، 2008، 126.

**[5]** BN GHADBAN, F. Sociology of development**.** I (1), Dar Al-Radian for Publishing and Distribution, Amman, 2015, 317.

بن غضبان، فؤاد. علم اجتماع التنمية. ط1، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، 2015، 317.

**[6]** TURKI, E; SHARAFI, M. Administrative corruption: its causes, effects and ways to combat it- an indication of the influence of some countries. Research presented at the National Forum on Corporate Governance as a Mechanism to Reduce Financial and Administrative corruption. University of Mohamed Chider, Basra. 2012, 94.

تركي، عز الدين؛ شرفي، منصف. الفساد الإداري: أسبابه، آثاره وطرق مكافحته– إشارة لتجارب بعض الدول. بحث مقدم في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والإداري. جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، 94.

**[7]**AL GHALIBI, T; Al-Amiri, S. Social responsibility and work ethics. Wael House, Amman, 2010, 467.

الغالبي، طاهر؛ العامري، صالح. المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات العمل. دار وائل، عمان، 2010، 467.

**[8]** ABDO, J. Corruption, its cusses, its effects, its prevention. National Book House, Benghazi, 2019, 161.

عبدو، جمعة. الفساد أسبابه ظواهره آثاره الوقاية منه. دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2019، 161.

**[9]** AL-SHEIKH, K**.** Administrative corruption, its patterns, causes and ways to combat it – towards building an organizational model, Riyadh, 2007, 278.

آل الشيخ، خالد. الفساد الإداري وأنماطه وأسبابه وسبل مكافحته– نحو بناء نموذج تنظيمي. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007، 278.

**[10]** AL-SERAFY, M. Corruption between reform and administrative development. I (1), Horus International Foundation, Alexandria, 2008, 408.

الصيرفي، محمد. الفساد بين الإصلاح والتطوير الإداري. ط(1). مؤسسة حورس الدولية، الاسكندرية، 2008، 408.

**[11]** SHEIKH DAOUD, I. ’Corruption and Reform’’ A comparative study. Arab Writers Union Publications, Damascus, 2003, 295.

الشيخ داوود، عماد. "الفساد والإصلاح" دراسة مقارنة. منشورات اتحاد الكتّاب العرب، دمشق، 2003، 295.

**[12]** Matar, A-F. Administrative corruption, its nature, causes and manifestations. The New University House, Alexandria, 2015, 514.

مطر، عبد الفتاح. الفساد الإداري، ماهيته وأسبابه ومظاهره. دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2015، 514.

**[13]** AL-SHAMMARI, H. Administrative and financial corruption and its economic and social effects. Al-Yazuri Scientific Publishing and Distribution House, Amman, 2011, 261.

الشمري، هاشم. الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، 261.

**[14]** MARZOUK, A; MUSTAFA, Abdo. The Dilemma of Corruption in Algeria (Knowing the Roots, Causes and Solutions). publishing house, Algeria, 2000, 264.

مرزوق، عنترة؛ مصطفى، عبدو. معضلة الفساد في الجزائر(دراية الجذور والأسباب والحلول). دار النشر، الجزائر، 2000، 261.

**[15]** AL- WAZZNI, K. The impact of administrative corruption on the dimensions of development (2004-2014). Faculty of Law and Political Science, Department of Political Science, University of Djilali-Boutaama, Khemis Miliana, Algeria, 2015, 123.

الوازني، كنزة. أثر الفساد الإداري على أبعاد التنمية (٢٠٠٤– ٢٠١٤). كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر، 2015، 123.

[16] AL-HAMESH, M. Political economy, corruption and reform, development. Union of Arab Writers, Damascus, 2006, 189.

الحمش، منير. الاقتصاد السياسي، الفساد والإصلاح، التنمية. اتحاد الكتّاب العرب، دمشق، 2006، 189.

**[17]** QABBANJI, Y. Factors and effects in the social structure and value system. I (1), Center for Arab Unity Studies in cooperation with the Swedish Institute in Alexandria, Beirut, 2004, 271.

قبانجي، يعقوب. العوامل والآثار في البنية الاجتماعية ونسق القيم. ط(1)، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالاسكندرية، بيروت، 2004، 271.

**[18]** AL-ABED, G. Factors and Effects on Economic Growth and Development, published in Corruption and Good Governance. I (1), Center for Arab Unity Studies in cooperation with the Swedish Institute in Alexandria., Beirut, 2004, 181.

العبد، جورج. العوامل والآثار في النمو الاقتصادي والتنمية، نُشر في كتاب الفساد والحكم الصالح. ط(١)، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت، 2004، 181.

**[19]** TALIBE, A; AL-AMRI, A. The strategy to combat administrative and financial corruption - an integrative approach. Al-Ayyam Publishing House, Amman, 2004, 516.

طالب، علاء؛ العامري، علي. استراتيجية محاربة الفساد الإداري والمالي– مدخل تكاملي. دار الأيام للنشر، عمان، 2004، 516.

**[20]** AL-RAKIBAT, K. Administrative and financial corruption (its concept, effects, measurement methods, and efforts to combat it). Al-Ayyam Publishing and Distribution, Jordan, 2017, 266.

الركيبات، كايد. الفساد الإداري والمالي( مفهومه، آثاره، وطرق قياسه، وجهود مكافحته). الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، 266.

**المراجع الأجنبية**:

Binions, O. A study of corruption using the Institutional Analysis and Development framework with an application to the bidding phase of infrastructure procuremen. University college London, 2018.

Vicky Z. F., The Role Of Puplic Administration In Preventing Corruption Of State Officials. Journal Magister Administrasi puplic. Vol. 1, N$^{0}$. 31, 2021.